مملكة البحرين

جامعة العلوم التطبيقية

كلية الحقوق

مراجعة لإمتحان المنتصف لمادة المدخل في القانون البحريني ..

من عمل الطالبة : **زينب جاسم الحايكي ..**

ملاحظات مهمة :

- هذه المراجعة لا تغني عن **الكتاب فهو المرجع الرئيسي للطالب** .
- مصدر هذه المادة العلمية هو كتاب :

1 - د. خالد جمال أحمد ، المدخل في مبادىء القانون البحريني ، مطبوعات جامعة العلوم التطبيقية ، الطبعة الأولى ، البحرين ،2010

- قد تكون بعض النقاط المهمة سقطت سهواً أوقد كُتبت المعلومة بطريقة خاطئة من غير قصد فألتمس منكم العذر .
- تختلف كمية المواضيع المحددة للإمتحان لكل أستاذ ولكل فصل دراسي فأرجو التأكد من المطلوب المحدد ..
- إن كنت وفقت فهو توفيق من الله وإن كنت أخفقت فهذا تقصير مني .
- هذه القصاصات الورقية مجانية ومن جهدي الشخصي فأرجو حفظ الحقوق ولا مانع من تداولها بشرط عدم إزالة الإسم .
- استقبل ملاحظاتكم واستفساراتكم على

- البريد الالكتروني:z.al7ayki@gmail.com
- الإنستغرام : z.al7aykii

- لا أحلل من يقوم بنسب جهدي إليه ..

إخواني وأخواتي إن نلتم الفائدة من مجهودي هذا كل ما أطلبه منكم دعوة صادقة لي ولوالديّ بظهر الغيب .

(اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علماً..)

بسم الله الرحمن الرحيم..

القانون ← مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد داخل المجتمع وتقترن بجزاء تُوقعه السلطة المختصة على من يخالفه.

- **وظائف القانون:**

1- تحقيق الأمن في المجتمع ← فرض المشرع جزاءات قانونية رادعة لكل من يرتكب شكلاً من أشكال الإعتداء على الحقوق والحريات ، وذلك تحقيقاً للردع الخاص وللردع العام بتخويف عموم الناس من مصير المعتدين والخارجين على أحكام القانون.

- فرض المشرع الجزاء الجنائي الذي يلعب دوراً فاعلاً في المحافظة على دماء الناس وأعراضهم وأموالهم.

- كذلك فرض المشرع الجزاء المدني لتحقيق الجبر والإصلاح للمضرور والمؤاخذة للمسؤول عن إرتكاب الضرر ، مما يوفر مظاهر الأمن والأمان لكل فرد من أفراد المجتمع.

2- تحقيق الإستقرار ← والإستقرار هو الثبات الذي يحفظ للمجتمع بنيانه ويجنبه معاول الهدم والفوضى والإضطراب ويدفع بعجلة التقدم والتطور فيه إلى الأمام، ويقضي على مظاهر التأخر والتخلف الناتجين عن الفوضى والإضطراب.

تحقيق الإستقرار السياسي عن طريق ← تطبيق القانون على الحاكم والمحكومين على حدٍ سواء يساعد على تحقيق الإستقرار داخل المجتمع ويحول دون إثارة الفوضى والإضطراب وتمرد وعصيان المحكومين.

- الدول الديمقراطية المعاصرة تحرص في دساتيرها على رسم حدود سلطات الحاكم وتهيء الوسائل القانونية اللازمة للرقابة على ممارسة الحاكم لسلطاته ، وتحرص على تحديد حقوق الأفراد وحرياتهم وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لتمتعهم بها ، وحماية حقوق الأفراد من أي إعتداءات من قبل السلطة التنفيذية.

تحقيق الإستقرار الإقتصادي عن طريق ← بمقدور الدولة من خلال القانون أن تُرسخ مبادىء الفكر الإقتصادي الذي تُريد إعتناقه ، وفي مقدورها من خلال القانون أن تتحكم في حركة النشاط الإقتصادي داخل المجتمع.

تحقيق الإستقرار الإجتماعي عن طريق ← سن قوانين تُسهم في تحقيق الإستقرار الإجتماعي وتوفر الضمانات اللازمة لحمايته.

3- تحقيق العدل والعدالة ← عن طريق المساواة بين أفراد المجتمع بتوزيع الواجبات أو الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع من الشعب.

- **خصائص القاعدة القانونية :**

1- القاعدة القانونية قاعدة سلوك ← يُعتبر القانون وسيلة وأداة لتوجيه السلوك الإنساني للأفراد في المجتمع ، فواضع القانون يرسم للأفراد من خلال القواعد القانونية السلوك الذي يجب عليهم أن يسيروا على منواله في تصرفاتهم تجاه بعضهم البعض أو فيما بينهم وبين سلطات الدولة المختلفة.

- القاعدة القانونية هي قاعدة تقويمية لأنها تُعنى بما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأفراد في المجتمع وتهدف إلى تهذيبه وتقويمه.

- القاعدة القانونية قاعدة منظمة للسلوك الإنساني لا تهتم إلا بالجانب المادي الظاهر من هذا السلوك ، فلا تُعول على النوايا والبواعث الداخلية إلا إذا تُرجمت لمظهر خارجي كسلوك جرمه القانون.

2- القاعدة القانونية قاعدة عامة مجردة ← فهي تُخاطب الجميع دون إستثناء.

- الخطاب الذي يُوجه إلى شخص معين بإسمه أو بشأن واقعة معينة بالذات يُعد أمراً أو قراراً فردياً وليس قاعدة قانونية.

- اتسام القاعدة القانونية بصفتي العمومية والتجريد يُكسبانها صفة الدوام ، فتصلح للتطبيق في الحال على الواقعة أو الشخص الذي تنطبق عليه شروطها وأوصافها، كما إنها تصلح للتطبيق في المستقبل على جميع الوقائع الأخرى المماثلة أو على الأشخاص الآخرين الذين تتحقق فيهم أوصاف القاعدة وشروطها.

- صفة العموم كوصف لازم في القاعدة القانونية لا يستلزم إنطباقها على الناس كافة ولا يتحتم إنصراف آثارها وتفريغ مضمونها على جميع المقيمين في الدولة ، فقد تتعلق القاعدة القانونية بفئة معينة أو طائفة محددة من فئات المجتمع وهذا لا يتعارض مع كون القاعدة القانونية عمومية.

مثال ← القواعد القانونية الواردة في قانون المحاماة جميعها تُعد قواعد قانونية ولم ينل من عموميتها تعلقها بطائفة المحامين.

- لا ينال من عمومية القواعد القانونية تعلقها بتنظيم نشاط معين من أنماط النشاط الإنساني في المجتمع حيث إنه من المنطقي أن تُصاغ لكل نشاط إنساني ما يتلاءم مع طبيعته من القواعد.

مثال ← للنشاط التجاري قانون يُسمى القانون التجاري وقد روعي في صياغته التناغم والإنسجام مع مقتضيات تقدم التجارة وإزدهارها.

- لا ينفي عن القاعدة القانونية وصف العموم والتجريد أنها لا تنطبق إلا على شخص واحد على أرض الدولة.

مثال ← القواعد المُنظمة للمركز القانوني للملك التي تُحدد إختصاصاته ، تُعد قواعد قانونية عامة ومجردة لأنها وإن تعلقت بشخص واحد إلا إنها لا تُخاطبه بإسمه وذاته وإنما تُخاطبه بصفته ، فالعبرة ليست بعدد مَن تُخاطبهم القاعدة القانونية وإنما العبرة بكونها لا تخص أشخاصاً بذواتهم أو وقائع بعينها وإنما تُخاطبهم بأوصافهم وشروطهم.

- لا يستلزم وصف العمومية والتجريد في القواعد القانونية أن يجري سريانها والعمل بها على الدوام ، فقد يحدث أن تصدر بعض القواعد القانونية لتطبيقها خلال فترة زمنية محددة لمواجهة بعض الظروف مثل الظروف السياسية التي تتطلب قوانين الطوارىء.

3- القاعدة القانونية قاعدة إجتماعية ← فالقانون والمجتمع أمران متلازمان لا غناء لأحدهما عن الآخر، فلا يُتصور وجود قانون في بيئة تخلو من أفراد يأتمرون فيها بأوامره وينتهون عن نواهيه.

- حياة الأفراد وتعايشهم لا يمكن أن تكون في مجتمع يخلو من نظام قانوني يُنظم سلوكياتهم بالقدر الذي يحقق التوازن المعقول بين الحقوق والواجبات التي يفرضها عليهم في مواجهة بعضهم البعض.

- الإنسان بقدر حاجته إلى المجتمع فهو في أمس الحاجة إلى القانون فلا يمكن أن يستغني عن أحدهما بالآخر فالمرء عاجز بنفسه قادرٌ بغيره من بني جنسه فيُسهم كل واحد منهم في المجتمع الذي يعيش فيه بدور حيوي في توفير حاجاتهم وتحقيق مصالحهم المشتركة اللازمة لحياتهم في المجتمع، ولا يُمكن تصور ذلك في غيبة القانون وسيطرة شريعة الغاب بين أفراد المجتمع فيأكل القوي حقوق الضعيف ويسلبه أمواله ويسيطر الغني على الفقير ، فيختل توازن المجتمع وتسوده الفوضى والإضطراب ، مما يستلزم وجود نظام قانوني عادل يُحقق التوازن المعقول بين مراكز الأفراد في المجتمع.

4- القاعدة القانونية قاعدة ملزمة ← أي إن الأفراد المُخاطبين بها إن لم ينصاعوا إلى العمل بمضمونها رضاءً وإختياراً ، أُكرهوا على ذلك قسراً وجبراً.

- الأصل أن يحترم الأفراد قواعد القانون طواعيةً وإختياراً ، وإلا يتم حملهم جبراً على إحترام قواعد القانون.

- حمل الأفراد على إحترام قواعد القانون كرهاً يقتضي بالضرورة أن يكون لها جزاءات تتولى السلطة العامة في الدولة مهمة توقيعها وتنفيذها على الخارجين عليها أو المخالفين لها.

• الجزاء ← هو الأثر المادي المباشر أو الفوري الذي يُرتبه القانون على مخالفة فحوى أو مضمون القاعدة القانونية.

- ينبغي توافر شروط معينة في الجزاء المقترن بالقاعدة القانونية تتمثل في:

1- أن يكون جزاءً مادياً ← أي أن يتخذ مظهر خارجي ملموس يُوقع على المُخالف لمضمون القاعدة القانونية في نفسه أو في ماله.

- هذا الجزاء المحسوس المترتب على مخالفة القاعدة القانونية هو الذي يُميزها عن قواعد الأخلاق التي يترتب على مخالفتها أن يتعرض المخالف لجزاء معنوي غير محسوس يتمثل في إستنكار المجتمع لسلوكه اللاأخلاقي.

2- أن يكون جزاءً فورياً ومباشراً ← بحيث يتعرض له المخالف في الحال بمجرد ثبوت مخالفته لمقتضى القاعدة القانونية.

- وهذا ما يميز القواعد القانونية عن قواعد الأخلاق ، حيث إن جزاء مخالفة القواعد القانونية جزاء حال غير مؤجل فيتم إيقاعه في الدنيا ، بينما جزاء مخالفة قواعد الأخلاق جزاء مؤجل إلى الآخرة.

3- أن يكون الجزاء منظماً قانوناً في نوعه ومقداره وأن يتم تحديد السلطة العامة المختصة بمهمة تنفيذه وتطبيقه على من يخالف القواعد القانونية ، ولا يُترك للأفراد القيام بهذه المهمة.

** **صور الجزاء** ← الجزاء الذي تقوم به السلطة العامة في الدولة ، لا يتخذ شكلاً واحداً بل تختلف وتتنوع أشكاله تبعاً لطبيعة القاعدة القانونية التي وقعت بصددها المخالفة وموقع تلك المخالفة بين فروع القانون المختلفة ، فيتخذ الجزاء الأشكال المختلفة الآتية:

1- الجزاء المدني ← هو الأثر الذي يُرتبه القانون على مخالفة قاعدة تحمي مصلحة خاصة أو حقاً خاصاً (يُوقع عند ثبوت المسئولية المدنية).

أمثلة على الجزاء المدني :

أ- جزاء البطلان الذي يترتب في حالة إبرام تصرفات قانونية بطريقة مخالفة لما ينص عليه القانون .

ب- فسخ العقد الذي يؤدي إلى زوال آثار العقد بأثر رجعي عند إخلال أحد المتعاقدين بإلتزاماته العقدية.

ج- التنفيذ العيني عندما يمتنع المدين عن تنفيذ إلتزامه في العقد طواعيةً وإختياراً، فيمكن للدائن أن يطلب من القاضي إجبار المدين على تنفيذ ما ألتزم به في العقد.

د- التنفيذ بطريق التعويض إذا تعذر تنفيذ الإلتزام عيناً أو كان في تنفيذه مساس بالحرية الشخصية للمدين ، كإلتزام الفنان بالغناء في مكان معين ، فيتعذر حمل المدين قهراً على التنفيذ العيني لإلتزامه فيُحكم عليه بالتعويض.

2- الجزاء الجنائي ← هو عقوبة تُوقع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة.

أمثلة على الجزاء الجنائي:

أ- العقوبة قد تمس الشخص في نفسه وحياته كعقوبة الإعدام .

ب- العقوبة التي تمس الشخص في حريته الشخصية كالأشغال الشاقة والسجن والحبس.

ج- العقوبة التي تمس الشخص في ذمته المالية كالغرامة والمصادرة.

- يُعتبر الجزاء الجنائي من أشد الجزاءات القانونية وأقساها حيث إنه يمس حياة الإنسان وحريته الشخصية.

3- الجزاء الإداري ← هو جزاء تُوقعه أو تُباشره الأجهزة الإدارية العامة في الدولة على العاملين لديها عند إرتكابهم لمخالفات إدارية.

- الجزاء الإداري مخصوص بفئة معينة من مواطني الدولة (الموظفين والعاملين بالجهاز الإداري للدولة).

أمثلة على الجزاء الإداري ← تتفاوت درجة جسامة هذا الجزاء تبعاً لحجم ومدى المخالفة الإدارية ، من أمثلة الجزاء الإداري :

أ- الإنذار وفيه يتم تنبيه المخالف إلى مخالفته وتحذيره من العودة إليها في المستقبل.

ب- اللوم وهو تأنيب المخالف وتوبيخه على مخالفته.

ج- تأخير العلاوة أو الترقية.

د- الفصل من الوظيفة.

4- الجزاء السياسي ← هو الجزاء الذي يترتب على مخالفة أسمى القواعد القانونية في الدولة (قواعد الدستور).

أمثلة على الجزاء السياسي :

أ- حل مجلس النواب.

ب- قيام المحكمة الدستورية بإلغاء التشريع المخالف لأحكام الدستور.

ج- إعمال المسؤولية الوزارية للحكومة أمام البرلمان.

• علاقة القواعد القانونية بقواعد السلوك الإنساني الأخرى ← لا تنفرد القواعد القانونية بتنظيم السلوك والنشاط الإنساني في المجتمع ، فتوجد معها قواعد أخرى إجتماعية تنظم حياة الأفراد في المجتمع.

**** القواعد القانونية والقواعد الدينية :**

القواعد الدينية ← هي مجموعة القواعد التي تنشأ من قوة عليا من عند الخالق سبحانه وتعالى، التي يعتقد الإنسان بأنها مصدر وجوده.

أولاً ← أوجه التماثل والتشابه بين القواعد الدينية والقواعد القانونية:

1- هذين النوعين من القواعد يمثلان قواعد منظمة للسلوك الإنساني في المجتمع.

2- قواعد الدين وأحكامه (الأوامر والنواهي) مثل قواعد القانون قواعد عامة ومجردة ← فيجري تطبيقها على كل الأشخاص والوقائع متى توافرت شروطها وانطبقت عليهم أوصافها.

3- قواعد الدين ملزمة لها جزاءات يُوقعها ولي الأمر على من يُخالفها مثلها مثل القواعد القانونية.

ثانياً ← أوجه التباين والإختلاف بين القواعد الدينية والقواعد القانونية:

1- الإختلاف من حيث المصدر:

القواعد الدينية ← قواعد إلهية مُنزلة على نبي أو رسول من عند الله تبارك وتعالى.

القواعد القانونية ← مصدرها البشر فهي من صنعهم.

2- الإختلاف من حيث الغاية أو الهدف:

القواعد الدينية ← ذات غاية مثالية تهدف إلى الوصول بالمرء إلى مراتب الكمال والطهر ، فهي تهدف إلى تنقية الإنسان من عوالق الشرك والوصول به إلى مراتب المخلصين.

القواعد القانونية ← كونها من صنع البشر فهي لا تسلم من الإنحراف في الغايات والأهداف ، فغاياتها نفعية محضة فقد يتم التضحية في سبيلها ببعض القيم والمبادىء الدينية والأخلاقية.

3- الإختلاف من حيث المدى أو النطاق:

القواعد الدينية ← ذات نطاق واسع وشامل فهي تتضمن أحكام وقواعد تنظم علاقة الإنسان بربه (الأحكام العقائدية)، وأحكام تنظم واجبات الإنسان تجاه نفسه (الأحكام الأخلاقية) ، وتتضمن أحكام تنظم علاقة الإنسان بغيره من بني جنسه (أحكام المعاملات).

القواعد القانونية ← ذات نطاق أضيق ، فهي لا تُعنى إلا بتنظيم علاقة الإنسان بغيره من الناس.

4- الإختلاف من حيث الإسلوب:

القواعد الدينية ← تتبع الأديان السماوية أسلوب فريد في صياغة قواعدها وأحكامها فهي تتبع أسلوب بديع يمزج بين الترغيب والترهيب ، فيتم ترغيب العبد في تنفيذ مقتضى القاعدة القانونية ببيان ثواب إطاعتها وإحترامها وفي الوقت نفسه يرهبه من مخالفتها والخروج عليها بذكر عقاب تركها وعدم إتباعها.

القواعد القانونية ← فكرة الترغيب والتحفيز غير موجودة ، فيتم الإكتفاء فيها فقط بالتلويح بالجزاء أو العقاب الذي يترتب على مخالفة هذه القواعد.

5- الإختلاف من حيث مدى الجزاء:

القواعد الدينية ← لها جزاءان أحدها يوقع في الدنيا والآخر يوقع في الآخرة.

القواعد القانونية ← ليس لها إلا جزاء واحد فقط وهو في الدنيا.

**** القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية:**

القواعد الأخلاقية ← هي مجموعة المبادىء والمُثل العليا التي تستقر في ضمير الجماعة في عصر معين ومن يخالفها يتعرض لإستنكار الناس وتأنيب الضمير وهي تحض على فعل الخير كالإحسان إلى الفقراء.

أولاً ← أوجه التشابه بين القواعد القانونية والقواعد الأخلاقية:

1- قواعد القانون وقواعد الأخلاق تمثلان قواعد منظمة للسلوك الإنساني في المجتمع.

2- كلاهما قواعد عامة مجردة.

3- لكل نوع من هذه القواعد جزاءاته المقترنة به.

4- الكثير من القواعد القانونية تُعتبر ترجمة حقيقية لبعض القواعد والمبادىء الأخلاقية.

ثانياً ← أوجه الإختلاف بين قواعد القانون وقاعد الأخلاق:

1- الإختلاف من حيث الغاية أو الهدف:

القواعد الأخلاقية ← ذات غاية مثالية تهدف إلى الإرتقاء بالفرد إلى مراتب السمو ودرجات الرقي في الفضائل ومكارم الأخلاق.

القواعد القانونية ← غايتها نفعية ، فهي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع بهدف حفظ النظام وتحقيق الأمن والسلام.

2- الإختلاف من حيث النطاق أو المضمون:

القواعد الأخلاقية ← تتميز بسعة نطاقها ورحابة مضمونها ، فتنظم قواعدها ومبادؤها علاقة الإنسان بخالقه وعلاقة الإنسان مع نفسه.

القواعد القانونية ← تهتم فقط بمعالجة وتنظيم علاقة الإنسان بغيره فقط.

3- الإختلاف من حيث طبيعة الجزاء:

القواعد الأخلاقية ← الجزاء في هذه القواعد جزاء معنوي ذو طبيعة مزدوجة فهناك الجزاء المعنوي الذاتي أو الداخلي مثل تأنيب الضمير وهناك الجزاء المعنوي الخارجي المتمثل في استنكار المجتمع واستهجانه لسلوك الشخص اللاأخلاقي.

القواعد القانونية ← الجزاء القانوني هو جزاء مادي محسوس توقعه السلطة العامة في المجتمع على شخص المخالف لمقتضى القاعدة القانونية على حياته أو جسده كالإعدام، أو على حريته الشخصية بالأشغال الشاقة بنوعيها أو بالسجن أو الحبس أو على ماله بالغرامة أو المصادرة.

4- الإختلاف من حيث التحديد والوضوح:

القواعد الأخلاقية ← تفتقر إلى التحديد والوضوح فهي ليست مُصاغة في نصوص مكتوبة يسهل الكشف عنها على وجه الدقة بل هي متناثرة في ضمائر أفراد المجتمع، فيصعب على الفرد أن يتعرف عليها بطريقة محددة وواضحة.

القواعد القانونية ← تتميز بالدقة والوضوح لأنها تُصاغ غالباً في نصوص مكتوبة بعبارات واضحة ودقيقة، فيسهل على الفرد التعرف عليها بالرجوع للقانون المكتوب.

** القواعد القانونية وقواعد المجاملات:

قواعد المجاملات ← مجموعة العادات والتقاليد والعلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين الأفراد واعتاد الناس على تطبيقها ومن يخالفها يتعرض لإستنكار الغير.

مثال ← تبادل التهاني / التزاور في المناسبات السعيدة / عيادة المرضى.

- تختلف قواعد المجاملات من دولة إلى أخرى ومن عصر إلى آخر، وتختلف في البلد الواحد من مدينة إلى أخرى ومن قرية إلى أخرى.

أولاً ← أوجه التشابه بين القواعد القانونية وقواعد المجاملات ← تمثلان قواعد سلوك منظمة للنشاط الإنساني في المجتمع.

ثانياً ← أوجه الإختلاف بين القواعد القانونية وقواعد المجاملات:

القواعد القانونية ← الجزاء القانوني جزاء مادي.

قواعد المجاملات ← الجزاء في قواعد المجاملات جزاء معنوي يتمثل في سخط المجتمع وذمه للسلوك المخالف.

- **تقسيمات القواعد القانونية :**

** **تقسيم قواعد القانون من حيث صفة أطرافها** ← قواعد القانون العام / قواعد القانون الخاص.

- معيار التفرقة بين قواعد القانون العام وقواعد القانون الخاص:

1- معيار أطراف العلاقة ← وفقاً لهذا المعيار تُعد القاعدة القانونية من قواعد القانون العام إذا كانت الدولة أو أحد اجهزتها وسلطاتها العامة طرفاً في العلاقة القانونية التي تنظمها هذه القاعدة ، وتُعتبر القاعدة القانونية التي تنظم علاقة قانونية بين الأشخاص العاديين فقط من قبيل قواعد القانون الخاص.

نقد هذا المعيار ← أن الدولة أو أحد أشخاصها الإعتبارية العامة قد تدخل مع الأفراد العاديين في علاقات قانونية كشخص معنوي خاص وليس بوصفها شخص معنوي عام ، مما يستوجب إخضاعها لقانون الأفراد العاديين ووصف علاقاتها معهم بأنها علاقات داخلة في نطاق علاقات القانون الخاص ، فليس بالضرورة أن تكون أي علاقة تكون الدولة أحد طرفيها داخلة في ضمن نطاق القانون العام.

2- معيار القهر والحرية ← وفق هذا المعيار فإن القانون العام قانون سيطرة وقهر يتضمن قواعد ونصوص آمرة لا مجال فيها لحرية الأفراد وإختيارهم فلا يجوز لهم مخالفتها أو الخروج عنها، بينما القانون الخاص تغلب فيه حرية الإرادة وسلطانها فهو يتضمن نصوصاً وقواعد مكملة يجوز للأفراد الإتفاق على مخالفتها.

نقد هذا المعيار ← هذا الرأي يتنافى مع طبيعة القواعد القانونية في القانونين العام والخاص ، فليست كل قواعد القانون العام آمرة يغلب عليها طابع القهر والسيطرة، كما أنه ليست كل قواعد القانون الخاص قواعد مكملة تفتقر إلى طابع السيطرة والقهر، بل إن كل قانون منهما يجمع بين جنباته النوعين معاً من هذه القواعد (الآمرة والمكملة).

3- معيار المصلحة ← قواعد القانون العام غايتها ومبتغاها دائماً للمصلحة العامة ، بعكس قواعد القانون الخاص التي تسعى من أجل تحقيق المصالح الخاصة.

نقد هذا المعيار ← قواعد القانون العام وإن كانت عادةً تستهدف المصلحة العامة إلا إنها قد تستهدف في بعض الأحيان حماية وتحقيق المصلحة الخاصة ، وكذلك بالنسبة لقواعد القانون الخاص فهي وإن كانت تستهدف المصالح الخاصة في المقام الأول إلا إنها في الوقت تستنكر هذه المصالح وترفض إقرارها إذا ماتعارضت مع المصالح العامة.

مثال ← في نطاق القانون الخاص يتم إبطال العقود (التي تستهدف تحقيق المصالح الخاصة للأفراد) بطلان مطلق إذا خالفت النظام العام أو الآداب العامة في المجتمع.

4- معيار صفة الأطراف ← في هذا المعيار تُراعى صفة الأشخاص أطراف العلاقة القانونية التي تنظمها قواعد القانون ، فتُعد من قواعد القانون العام القواعد التي تنظم العلاقات القانونية التي تكون الدولة أو أحد أشخاصها المعنوية العامة طرفاً فيها بوصفها صاحبة سيادة أو سلطة عامة في المجتمع ،وتُعتبر من قبيل قواعد القانون الخاص القواعدالتي تنظم العلاقات القانونية بين الأشخاص الطبيعيين أو بينهم وبين الأشخاص المعنوية الخاصة أو الأشخاص المعنوية العامة بوصفهم أشخاصاً عاديين لا بوصفهم أصحاب سلطة أو سيادة عامة.

فروع القانون العام:

القانون العام ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات القانونية التي تكون الدولة طرفاً فيها بإعتبارها صاحبة سيادة سواء فيما بينها وبين الدول الأخرى أو فيما بينها وبين الأشخاص العاديين.

- يُقسم الفقه القانون العام إلى قسمين رئيسين : القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام) و القانون العام الداخلي.

أولاً: القانون الدولي العام ← مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط والعلاقات بين الدول في ظروف السلم أو الحرب أو الحياد أو فيما بينها وبين المنظمات أو الهيئات الدولية أو فيما بين المنظمات الدولية في علاقاتها ببعضها البعض.

ثانياً: القانون العام الداخلي ← هو مجموعة القواعد التي تنظم (في الداخل) العلاقات القانونية التي تنشأ بين الدولة أو أحد أشخاصها المعنوية العامة مع أشخاص القانون العام ، أو تلك التي تنشأ بينها وبين أحد هيئاتها العامة بوصفها صاحبة نفوذ وسيادة وأحد أشخاص القانون الخاص.

فروع القانون العام الداخلي:

1- القانون الدستوري ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تُحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتُبين السلطات العامة في الدولة واختصاصات كلٌ منها ، وتُبين الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

2- القانون الإداري ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم نشاط السلطة التنفيذية وعلاقاتها بالأفراد.

3- القانون الجنائي ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تُحدد الأفعال المُجرمة قانوناً والعقوبات المقررة لها ، والإجراءات التي تُتبع في تعقب المتهم ومحاكمته وتوقيع العقوبة عليه إذا ثبت جرمه.

ويتضمن القانون الجنائي طائفتين من القواعد إحداهما موضوعية (قانون العقوبات) والأخرى إجرائية (قانون الإجراءات الجنائية).

4- القانون المالي ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تُنظم ميزانية الدولة وتحدد مواردها وسبيل تحصيلها وتعين أوجه إنفاقها.

القانون الخاص ← هو مجموعة القواعد التي تُنظم العلاقات القانونية بين أشخاص القانون الخاص.

- فروع القانون الخاص:

1- القانون المدني ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات القانونية التي تنشأ بين أشخاص القانون الخاص (المعاملات المالية).

2- القانون التجاري ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المعاملات التجارية بين أشخاص القانون الخاص ببيان من هو التاجر وآلية إكتساب الشخص الصفة التجارية.

3- القانون البحري ← هو مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالملاحة البحرية.

4- القانون الجوي ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الملاحة الجوية والتي يكون موضوعها الطائرة من حيث جنسيتها وتسجيلها ، كما تُنظم عقد النقل الجوي والمسؤولية عن الأضرار التي تُصيب الركاب والبضائع.

5- قانون العمل ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين العُمّال وأصحاب العمل وذلك في نطاق العمل المأجور القائم على أساس رابطة التبعية بين العامل وصاحب العمل.

6- قانون المرافعات المدنية والتجارية ← هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة لنشاط السلطة القضائية متمثلة بالمحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها والمُبينة للإجراءات والوسائل الواجبة الإتباع للمطالبة بالحقوق في المواد المدنية والتجارية.

7- القانون الدولي الخاص ← هو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للعلاقات الخاصة ذات العنصر الأجنبي ، والتي تُبين بصفة أساسية المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على العلاقات ذات العنصر الأجنبي.

**** تقسيم القواعد القانونية من حيث قوتها ← القواعد الآمرة / القواعد المكملة.**

القواعد الآمرة ← هي القواعد القانونية التي يوجب القانون على الأفراد الإلتزام بأحكامها دون أن يسمح لهم بالخروج عليها والإتفاق فيما بينهم على ما يخالفها.

القواعد المكملة ← هي القواعد القانونية التي يرخص فيها للأفراد بالخروج على أحكامها والإتفاق فيما بينهم على تنظيم يخالف مقتضى هذه الأحكام.

•**المصادر الرسمية للقانون** ← تأخذ تدرجاً هرمياً من حيث المرتبة والدرجة وهي: التشريع / العرف / الشريعة الإسلامية / مبادىء القانون الطبيعي / قواعد العدالة.

1- التشريع ← وضع قواعد قانونية مكتوبة صادرة عن الجهة المختصة.

- أهم مصدر من مصادر القانون الرسمية ويحتل المرتبة الأولى من بين المصادر الرسمية للقانون ويتعين الرجوع إليه قبل غيره من المصادر الأخرى.

**** انواع التشريع** ← يتخذ التشريع أنواع وأشكال مختلفة ، تختلف بإختلاف السلطة أو الجهة التي تصدرها والموضوعات والمسائل التي تتناولها وتعالجها.

- توجد ثلاثة أنواع من التشريع ← التشريع الأساسي (الدستور) ، التشريع العادي (القوانين) ، التشريع الفرعي (اللوائح).

التشريع الأساسي (الدستور) ← هو مجموعة القواعد القانونية التي تُحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها واختصاصات سلطاتها العامة ، وتُنظم حقوق الأفراد وحرياتهم وضمانات حمايتها.

- يُعتبر الدستور أو التشريع الأساسي أسمى وأرقى أنواع التشريع فلا يجوز لتشريع أدنى منه أن يخالفه أو يعارضه ، وإلا طُعن عليه بعدم دستوريته.

- سُمي الدستور بالتشريع الأساسي لأهمية موضوعاته التي يعالجها فهو يضع الأسس الجوهرية التي تقوم عليها الدولة.

أولاً : سن الدستور ← توجد طرق مختلفة لسن الدساتير تختلف فيما بينها تبعاً لإختلاف الأجواء السياسية السائدة ، فقد يصدر في شكل أسلوب المنحة ، كما قد يصدر بأسلوب التعاقد ، أو قد يصدر بأسلوب الإستفتاء الشعبي أو بأسلوب الجمعية التأسيسية.

1- أسلوب المنحة ← يصدر الدستور في شكل منحة من الحاكم إلى شعبه يتنازل لهم فيه عن بعض حقوقه وسلطاته إرضاءً لهم.

مثال ← الدستور المصري الصادر عام 1923م

2- أسلوب التعاقد ← قد يصدر الدستور في شكل إتفاق أو عقد تتلاقى فيه إرادتي الحاكم وشعبه أو ممثلي الشعب.

مثال ← دستور البحرين 1973م صدر بأسلوب التعاقد.

3- أسلوب الجمعية التأسيسية ← يصدر الدستور من جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب لوضع الدستور.

- يصبح الدستور نافذ بمجرد إتمام وضعه وصياغته من هذه الجمعية دون حاجة إلى أي إجراء شكلي آخر مثل الإستفتاء أو موافقة الحاكم عليه.

مثال ← الدستور الأمريكي.

4- الإستفتاء الشعبي ← يصدر الدستور من الجمعية التأسيسية مع عرضه بعد الإنتهاء من صياغته وعرضه على الشعب في إستفتاء عام.

- هذه الطريقة من أكثر طرق وضع الدساتير قرباً من الطريقة المثالية.

مثال ← الدستور المصري الصادر في عام 1971م.

ثانياً: تعديل الدستور ← تختلف طريقة تعديل الدستور القائم حسب طبيعة الدستور نفسه ، بحسب ما إذا كان الدستور مرن أو جامد.

1- الدستور المرن ← هو الدستور الذي يمكن تعديل أحكامه بنفس الإجراءات المتعبة في تعديل التشريعات العادية.

- يحدث في الدول التي لا تأخذ بمبدأ سمو الدستور.

مثال على الدستور المرن ← دستور إنجلترا الحالي.

2- الدستور الجامد ← هو الدستور الذي لا يمكن تعديل أحكامه إلا بإجراءات خاصة ومعقدة تختلف عن الإجراءات المُتبعة في تعديل التشريعات العادية.

- هذا النوع من الدستور يوجد في الدول التي تأخذ بمبدأ تدرج التشريعات أي سمو الدستور على بقية الأنواع الأخرى للتشريع.

- أغلب دول العالم تنتمي إلى هذا النوع الجامد من الدساتير.

مثال ← الدستور المصري الحالي / الدستور البحريني المعدل في فبراير 2002م.

• المصطلحات :

Law	**القانون**
Sovereign	**سيادة**
Power	**سلطة**
Prison	**سجن**
Punishment	**جزاء**
Penalty	**عقوبة**
Fine	**غرامة**
Detention	**حبس**
Court	**محكمة**
Suggestion	**الإقتراح**
General/ theoretical	**عامة مجردة**
Plaintiff	**المدعي**
Suit/ Court case	**قضية**
Moral Rule	**القاعدة الأخلاقية**
Code Of Conduct	**قاعدة المجاملات**

تم بحمد الله ، والله ولي التوفيق..

27/ أكتوبر / 2015م.